

محور : "بيئة الإدارة العامة".

يتأثر أداء وبناء أجهزة الإدارة العامة في مجتمع معين بالبيئة المحيطة بها باعتبارها نظام مفتوح، فمدخلات النظام الإداري تأتي من البيئة التي يعمل فيها، كما تستقبل هذه الأخيرة مخرجات هذا النظام الإداري.

إن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلعب دورا كبيرا في تشكيل وممارسة الإدارة العامة. ضف إلى ذلك أن الإنسان هو العنصر الأساسي في العملية الإدارية، إذ يعتبر هدفها ووسيلة لها في نفس الوقت، وهو نتاج لبيئة معينة ويطبع بالكثير من خصائصها التي نقلها إلى أجهزة الإدارة العامة ، وهذه الخصائص هي التي توجه سلوكه داخل هذه الأجهزة.

كفاءة الإدارة العامة وفعاليتها يتوقف على وجود علاقة مستقرة فيما بينها، أي داخل الإطار العام لبيئتها الخارجية ، فوجود أي اضطراب أو تغيير في هذه البيئة سيلحق ضررا بالاستقرار الداخلي للمنظمة الإدارية، إلا إذا وجد لدى هذه الأخيرة المقدرة على التأقلم مع قوى التغيير الحتمية الموجودة في بيئتها الخارجية.

* البيئة الاجتماعية.

* البيئة الاقتصادية.

* البيئة السياسية

المحاضرة الثامنة : البيئة الاجتماعية.

تعتبر البيئة الاجتماعية من أكثر البيئات تأثيرا في الإدارة العامة، ويمكن أن نتناول البيئة الاجتماعية من خلال النقاط التالية:

01- الشخصية القومية (الوطنية): ونعني بها وجود قواسم مشتركة لدى المجتمع

تميزه عن بقية المجتمعات الأخرى، أي نمط التفكير والسلوك الذي يتصف به أغلبية أفراد هذا المجتمع وهي الصفات الاجتماعية المشتركة التي تميز أفراد المجتمع المعني عن باقي المجتمعات الأخرى، ويمكن تقسيم خصائص الشخصية القومية الى صنفين هما:

أ- دوافع الانجاز: هناك تفاوت في الأهمية التي يولمها الفرد في المجتمع للانقياد نحو التفوق والنجاح والتميز في أداء أعماله المختلفة، ففي المجتمعات المتقدمة يسعى الفرد إلى تحقيق أقصى درجة من التفوق والنجاح واتقان العمل على بعض المجتمعات، وكل هذه القيم تنعكس على الاداء العام في الادارة العامة.

ب- الخصائص الذهنية: هي الطريقة التي يدرك بها الافراد الاشياء، والنمط الذي ينتهجونه في التفكير ومواجهة المشكلات، ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي:

*- الاهتمام بالمضمون أم الشكل: هناك فرق بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وبالتالي هناك اختلاف في الاهتمام، حيث توجد بعض المجتمعات تهتمها الوظائف وتحقيق الفعالية الادارية خاصة في الدول المتقدمة، بينما في الدول المتخلفة كل ما يهمها هو الشكل، بمعنى في المجتمعات المتقدمة يتم الاهتمام بالجوهر ومضمون العملية الادارية بينما المجتمعات المتخلفة يتم الاهتمام بشكل العمل الإداري.

*- المرونة والتعددية الذهنية أم الجمود والوحدة الذهنية: نقصد بها السرعة في امكانية التكيف والتغيير عكس المجتمعات الجامدة التي تقاوم التغيير ، فالموظف في المجتمعات المتقدمة ينظر الى الاشياء والظواهر من مختلف جوانبها، كونه يتعامل مع أفكار في غالب الاحيان تكون متعارضة، ويتقبل الافكار والانتقادات البناءة، ويحاول الاستفادة منها، عكس المجتمعات المتخلفة حيث تسود نظرة ضيقة ومحدودة للظواهر بما يؤكد على وجود أحادية ذهنية ولا يتقبل افكار وانتقادات الآخرين.

*- العلم والعقلانية أم الخرافة: في المجتمعات المتقدمة تطغى الجوانب العلمية والعقلية في المنظمة، ومحاولة حل مشاكلها الادارية بطريقة علمية، عكس بعض المجتمعات التي ترد بعض المشاكل الى الصدفة، فالموظف في هذه الحالة لا يخطط على الرغم من أنه لا بد من اختيار الوقت المناسب لاتخاذ القرارات المناسبة.

2- البناء الاجتماعي وكيفية تأثيره على أداء الادارة العامة: يؤثر البناء الاجتماعي على هيكل وعلاقات الحكومة ومنظمات الادارة العامة، باعتباره الاطار الذي يحتضنها، فالبناء التنظيمي والكثير من السلوكات التنظيمية للإدارة العامة يمكن أن ترجع الى البناء الاجتماعي وما يحتويه من عناصر وعلاقات.

يمكن تقسيم المجتمعات من حيث طبيعة التنظيمات الاجتماعية السائدة في المجتمع، الى مجتمعات تقليدية يغلب عليها طابع التنظيمات الاولى، حيث تسيطر الاسرة، والقبيلة على الحياة والعلاقات الاجتماعية، أما النوع الثاني هو المجتمعات الحديثة والتي يغلب عليها طابع التنظيمات الثانوية كالأحزاب السياسية والنقابات ويطلق عليها بالمنظمات غير الحكومية، وهذه التنظيمات لها انعكاس على الادارة العامة، فالكثير من السلوكات القبلية والعشائرية تنتقل الى الادارة العامة.

= في المجتمعات التقليدية يكون التوظيف على اساس ذاتي، ومنه غياب الجدارة والكفاءة، وبالتالي غياب الفعالية في الاداء الوظيفي.

= القرابة والولاء هي اسس التعيين في الوظائف، مما يؤدي الى احتكار المناصب وبالتالي توجيه الادارة لخدمة مصالح هذه الفئة في المجتمع.

= أما التعيين في الوظائف والمناصب الادارية في المجتمعات الحديثة يكون على اساس الجدارة والكفاءة لطبيعة التنظيمات السائدة في المجتمع، والتي لها تأثير على الادارة من حيث التنظيم والسلوكات الادارية.

03- النظام التعليمي وتأثيره على أجهزة الادارة العامة: ندرس الهيكل التعليمي لأنه هو الذي يكون الاطارات والموظفين، ويوفر الطاقات والكفاءات من الموارد البشرية للإدارة العامة . لذا ندرس ذلك من خلال النقاط التالية:

***- نسبة الأمية:** المجتمعات التي لا توجد بها نسب كبيرة من الأمية لا تكون للإدارة صعوبة في التعامل مع الجمهور والعكس صحيح عندما تكون هناك نسبة كبيرة من الأمية في المجتمع، يكون هناك تعسف للإدارة انطلاقا من أن الانسان الامي غير واعي لحقوقه ويبقى في هذه الحالة عاجز عن مواجهة الادارة العامة، وكذلك التعامل بالوثائق المكتوبة صعب، لذا يكون التعامل غالبا شفهيًا. على عكس المجتمعات الحديثة والمتقدمة يكون الجمهور واعي بحقوقه وواجبات الادارة العامة التي تقدم له الخدمات، كونها مسخرة لخدمة المواطن على عكس المجتمعات المتخلفة هناك نوع من الاحتكار الاداري وسوء استعمال السلطة.

***- طبيعة الهرم التعليمي:** في المجتمعات المتخلفة يوجد ما يعرف بهرم التعليم المقلوب، لان عدد الموظفين في المستويات العليا اكثر من الموظفين الموجودين في المستويات الدنيا، والاعتماد على التعليم النظري، وفي الادارة يوجد فائض في العمل، فقد يكون الموظف يحمل شهادات عليا لكن يوظف في المستويات الادارية الدنيا والعكس صحيح.

في المجتمعات المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على النظام المفتوح حيث توجد وظائف دقيقة تقابلها تخصصات محددة، على عكس المجتمعات المتخلفة التي تأخذ بالنظام المغلق الذي يتطلب تدريب كبير وهو مكلف ومعطّل للإدارة.

ففي المجتمعات المتطورة توجد امتيازات لحاملي الشهادات العليا على عكس ما هو موجود في المجتمعات المتخلفة.

***- أساليب ومحتوى التعليم:** في المجتمعات المتخلفة يكون محتوى التعليم تجريدي ونظري عام، لكن في المجتمعات المتقدمة هو ذو محتوى تطبيقي تقني، ويؤثر ذلك على عمل الادارة العامة، فالموظف الذي تلقى تكوين نظري يحتك تدريجيا بالعمل التطبيقي، وهذا مكلف وهو يحتاج الى تدريبه، أما في البلدان المتقدمة نجد الموظف يعمل بشهادة نظرية وتقنية وهو متدرب، والادارة لا تتحل تكاليف تدريبه، لأنه هناك تخصص في العمل وبالتالي يكون له نوع من الخبرة التطبيقية.

أساليب التعليم في البلدان المتخلفة هي الحفظ والتلقين على عكس الدول المتقدمة التي تعتمد على اساليب تنمية روح الابتكار والاجتهاد.

الموظف الجديد في المجتمعات المتقدمة عندما يصل الى الادارة يبدأ مباشرة عمله، فله خبرات ومؤهلات كافية تؤهله لمباشرة مهامه كون هذه الدول لديها نظام تعليمي يتكيف مع سوق العمل ونظام التعليم يتكيف مع احتياجات سوق العمل على عكس الدول المتخلفة.

المحاضرة التاسعة : "البيئة الاقتصادية وتأثيراتها على الإدارة العامة".

إذا كان للبيئة الاجتماعية والثقافية دور كبير في تشكيل وبناء ونمط أداء أجهزة الإدارة العامة، فهذا ينطبق كذلك على البيئة الاقتصادية التي تلعب دورا لا يقل أهمية في هذا الخصوص، والبيئة الاقتصادية تحدد نطاق وطبيعة الدور الذي تلعبه الدولة وأجهزة الحكومة في المجتمع وقدرتها على القيام بهذا الدور، وكذلك طبيعة البناء التنظيمي والإداري المرتبط بما تقوم له الحكومة من وظائف وأنشطة.

من أجل مناقشة ودراسة تأثير البيئة الاقتصادية على الإدارة العامة لا بد من تناول النقاط التالية:

1- البناء الاقتصادي للمجتمع: ينعكس تركيب القطاعات الاقتصادية في المجتمع على الدور الذي يقع على الحكومة القيام به، بمعنى تركيب هذه القطاعات يحدد نوعية مهام الحكومة ومجالات عملها وكثيرا ما ينعكس بناء القطاعات على البناء التنظيمي للأجهزة الحكومية، فكل قطاع يختص بنشاط معين، ويكون قائد في المجتمع حيث نجد أن الجهاز المنوط به الإشراف على هذا القطاع يشغل مكان رئيسي وقائد بين الأجهزة الحكومية.

لكل قطاع هيكل أو مصلحة، حيث نجد في الاقتصاديات الرأسمالية دور الدولة يقتصر على التنظيم على عكس ما هو موجود في البلدان الاشتراكية إذ لا يقتصر دور الدولة على التنظيم فقط بل يشمل جوانب كثيرة، والدولة تولي أهمية كبيرة للقطاع العمومي، وتخصص له ميزانية ضخمة مثال حال الجزائر فيما يخص المخططات الخماسية.

2- تشتت الأنشطة قطاعيا وجغرافيا: عندما يكون هناك تشتت في القطاعات، أي قطاعات موزعة صناعية، زراعية، خدماتية فإن دور الحكومة يتمثل في محاولة تحقيق التكامل والانسجام بين هذه القطاعات، فإذا كان هناك تشتت جغرافي فالدولة تعمل على ربط الأقاليم ببعضها البعض، وتعمل على الاستثمار في كل القطاعات بهدف تحقيق التوازن، وبالتالي المحافظة على استمرار الدولة، على عكس بعض الدول التي تعمل على تركيز قطاعات في أقاليم معينة على حساب الأقاليم الأخرى، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين

القطاعات الاقتصادية، مما يؤثر سلباً على استقرار الدولة، ويوجد ما يسمى بالرؤية الجهوية في تسيير الدولة.

03- نظام التبادل الاقتصادي (التجاري): نحلل التبادل الاقتصادي من خلال:

* إما يكون مقايضة فو بسيط (سلعة بسلعة)، وبالتالي فإن دور الدولة في الاقتصاد يكون بسيطاً، ولا توجد هياكل للدولة تشرف عليه، وهذا كان موجود في الاقتصاديات القديمة.

* أما إذا كان التبادل عن طريق النقود فهو يخلق عبء على الدولة التي يجب أن تكون لها مؤسسات مالية ونقدية، ولا بد أن تكون قادرة على تسيير الاقتصاد، لأن ذلك يكون عن طريق السياسات المالية والنقدية (وزارة المالية، البنك المركزي)، وهو ما يعطي أهمية كبيرة لوجود فعالية الإدارة العامة وحضورها في الحياة التجارية والمالية على السواء.

04- مستوى التقدم والنمو:

*- عندما يكون الاقتصاد متقدماً ومتطور بمعنى أنه حقق مستوى من التنمية، فالدولة تكتفي بتنظيم الاقتصاد وهيكلها الاقتصادية، على عكس الدول المتخلفة أنه هناك غياب للقطاع الخاص أو أنه يرفض الاستثمار في بعض القطاعات والمشاريع، مما يستوجب على الدولة أن تستثمر فيها مهما كانت درجة المخاطرة والصعوبات لأن مهام التنمية تقع على عاتق الدولة التي لها وظائف الاستثمار والتسيير والتخطيط والتقييم والمراقبة وهو عبء كبير على عاتق أجهزة وإدارة العامة.

= عندما يكون النمو ايجابياً يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة وبالتالي تخصيص مبالغ مالية كبيرة للجهاز البيروقراطي والحصول على الاطارات وهناك تحفيزات، وبالتالي يكون الجهاز الاداري فعال، ومن ثم ينقص الفساد الاداري كون الدولة توفر ظروف مساعدة على فعالية الموظفين والعمال.

= عندما يكون النمو سلبي خاصة في الدول المتخلفة تكون الدولة عاجزة عن تمويل النفقات الخاصة بالجهاز البيروقراطي مما يجعل الموظفين يهجرون إلى الخارج أو إلى

القطاع الخاص، ومنه افراغ القطاع العام من الكفاءات والكوادر البشرية ، وينتشر الفساد والرشوة، وينحرف الجهاز عن خدمة السياسة العامة للدولة.

← كلما كان مستوى التقدم الاقتصادي للمجتمع كبير، وعلى مستوى عال، كلما اقترن هذا ببناء اقتصادي اكثر تعقيدا، مما يتطلب دورا تنسيقيا ورقابيا ضابط من قبل الحكومة، فالحفاظ على توازنات المجتمع المتقدم والمعقد التركيب يتطلب تنظيما اداريا ورقابيا اكبر من المجتمع المتخلف البسيط التركيب الذي لم يعرف الطريق الى التنمية بعد.

05- توزيع الثروة والدخل: عندما يكون المجتمع متخلف توجد طبقات وشرائح كثيرة تعاني من مشكلة التوزيع، وهذا ما يؤدي الى وجود صعوبة بالنسبة للحكومة. فادا اقترن فقر وتخلف المجتمع بتوزيع غير عادل للثروة والدخل فان مشكلات الحكومة تزداد تعقيدا (الصعوبة في الحصول على الضرائب، لا بد من امكانيات كبيرة لإحداث التنمية في مختلف القطاعات).

في الدول المتقدمة يكون دخل الفرد مرتفعا بالإضافة الى دفع اجباري للضرائب نتيجة للدخل المرتفع، على عكس ان اغلب دول الجنوب المتخلف، حيث ان اغلب مداخل افرادها ضعيف مما يؤدي الى صعوبة في تحصيل وفرض الضرائب، والدولة تتحمل عبء توفير الخدمات العامة، وتجد صعوبة كبيرة في الحصول على الايرادات لتمويل الاقتصاد الوطني.

06- طبيعة النظام الاقتصادي وكيفية تأثيره على ابنية واداء الادارة العامة:

- هنا يكون التقسيم على اساس الملكية (نوعية الملكية):

*- الملكية العامة: ملكية الدولة لوسائل الانتاج والاستثمار.

*- الملكية الخاصة: فتح المجال للخواص لامتلاك وسائل الانتاج وفتح باب الاستثمار.

*- الملكية المختلطة: الجمع بين النوعين السابقين.

أولا: الانظمة ذات الملكية الخاصة: نجد نوعين هما:

01- النظام الرأسمالي التنافسي: والذي يقوم على:

*- عدد من المشروعات الاقتصادية العاملة في القطاعات المختلفة المملوكة ملكية خاصة، بالقدر الذي لا يتيح لأي منها أن يمارس احتكار أو سيطرة على السوق.

*- مبدأ الحرية الاقتصادية واثاحة الفرصة لقوى السوق (المنافسة الكبيرة).

*- يتحدد النشاط الاقتصادي دون تدخل من جانب الدولة أو جهة أخرى (تدخل محدود).

← يتضاءل تدخل دور الحكومة بشكل كبير، دورها الايجابي يقتصر على الخدمات الضرورية مثل الحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع الخارجي .

← كما تقدم بعض الخدمات المرفقية ذات الطابع الاقتصادي، التعليم، الصحة، الكهرباء.....، لكنها لا تنفرد بها لوحدها قد يشاركها في توفير هذه الخدمات المرفقية بعض المشروعات الخاصة.

ملاحظة: يتحدد نطاق دور الحكومة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية في نطاق حماية النظام الحر للتعاملات والمبادلات التي يقوم عليها الاقتصاد، فالحكومة لا تتدخل الا لحماية حرية التجارة والنشاط الاقتصادي، واثاحة الفرصة لقوى السوق والمنافسة أن تحرك الاقتصاد.

← كنتيجة لبساطة ومحدودية دور الحكومة فان الشكل التنظيمي للجهاز الحكومي والاداري يكون بسيط نسبيا، كما يكون حجم هذا الجهاز محدودا.

02- نظام الرأسمالية الاحتكارية: يمثل هذا النظام النموذج الأمريكي الذي يتميز بسيطرة عدد قليل من المشروعات او الشركات الضخمة الاقتصادية المملوكة ملكية خاصة على اغلب قطاعات النشاط الاقتصادي.

نظرا لحجم هذه المشروعات فهي تؤثر على قوى السوق بشكل كبير نتيجة للقرارات التي تتخذها ونتيجة للتركيز الاقتصادي، فان قوى السوق الحرة تتأثر بدرجة كبيرة ويتعرض الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري لازمات دورية ثل زيادة نسبة البطالة، انخفاض معدلات الانتاج والاستثمار، انخفاض الدخل.

← هنا تقوم الحكومة من خلال اجهزتها الادارية بحماية كيان الاقتصاد فتقوم بمهام كثيرة نذكر منها النقاط التالية:

*- حماية وضبط مسار الاقتصاد.

*- تقوم من خلال اجهزتها الادارية بالدراسات التي تمكنها من التنسيق بين المصالح الرأسمالية للمشروعات.

*- تنفيذ التشريعات الجمركية الحامية للإنتاج المحلي من خلال سياساتها المالية الخاصة بالضرائب والرسوم والانفاق العام.

← الحكومة تحاول أن تلعب دور العامل الموازن في الاقتصاد اوقات الكساد والازمات.

نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه الحكومة من خلال اجهزتها الادارية ومنظمتها، فتميز بتعدد بنائها وهيكلها الادارية والتنظيمية وكبر موازناتها العامة وعملياتها المالية والنقدية.

ثانيا: الأنظمة ذات الملكية العامة: يوجد نوعان:

01- نظام اشتراكي مركزي:

*- الاقتصاد يسير وفق خطة شاملة تفصيلية.

*- القطاع العام يستخدم كأداة لإشباع حاجات الطبقات العاملة والشعبية.

*- من اجل تحقيق التنمية الاشتراكية يقوم على ملكية الدولة لأغلب المشروعات الاقتصادية في كل قطاع ن قطاعات النشاط الاقتصادي.

*- يوجد قطاع خاص لكن استثماراته محدودة.

← الاقتصاد يسير مركزيا واداريا، أي تسيير المشروعات لا يعود الى المدير بل الى الادارة العامة (المدير العام موظف اداري).

02- نظام اشتراكي لامركزي: يشابه في معظم سماته النظام الاشتراكي المركزي، عدا أن هذا النظام تدارفيه المشروعات بأسلوب يتيح حريات اتخاذ القرارات والاستجابة لقوى السوق، لكن مع الالتزام بالضوابط العامة والاهداف الاقتصادية التي تحتويها الخطة.

← الاقتصاد يسير وفق خطة شاملة، لكن ليست تفصيلية، وتستهدف سياسة الحكومة فيه الى تحقيق التنمية الاشتراكية واشباع حاجات الطبقات العامة.

ثالثا: الأنظمة ذات الملكية المختلطة: نجد نوعان هما:

01- نظام رأسمالية الدولة المختلطة: ابرز ما يميز هذا النظام ما يلي:

*- دخول الدولة في ميدان النشاط الاقتصادي.

*- تملك الدولة لمشروعات اقتصادية عامة.

*- وجود قطاع عام ملك للدولة يعمل الى جانب القطاعات الرأسمالية الخاصة (الاقتصاد الفرنسي، الاقتصاد البريطاني، الاقتصاد الهندي).

*- الحكومة في هذا النظام قد تملك مشروعات اقتصادية عامة للتأثير على سار النشاط الاقتصادي في المجتمع، أو تحمل المخاطرة أو الخسائر نيابة عن القطاع الخاص في تسيير هذه المشروعات.

*- قد تمتلكها الحكومة ملكية مرحلية لإنقاذها من عثرات مالية تواجهها أو توفر لها امكانيات الاستقرار.

= لقد توسعت ظاهرة تملك الحكومة للمشروعات الاقتصادية في البلاد الرأسمالية، فعلى اترازمة النظام الرأسمالي لسنة 1929 تولى عددا من الحكومات في البلاد الرأسمالية انشاء وتملك بعض المشروعات العامة، أو شراء بعض المشروعات الاقتصادية القائمة التي هددتها الأزمة لإنقاذها من التصفية.

ملاحظة: الحكومة في نظام رأسمالية الدولة المختلطة تقوم بنفس دورها ومهامها في نظام الرأسمالية الاحتكارية، يضاف اليها مهام ادارة القطاع العام فهي تقوم بالخدمات المرفقية وتسيير ادارة المشروعات الاقتصادية التي تملكها.

02- النظام الاشتراكي الانتقالي:

*- يقوم على ملكية الدولة لمشروعات اقتصادية تعمل في قطاعات مختلفة، وتشكل في مجموعها قطاعا عاما يلعب دورا قياديا في الاقتصاد.

*- يدار الاقتصاد من خلال خطة قومية شاملة يحظى فيها القطاع العام بدور اساسي فيها.

*- يعتبر القطاع أداة الحكومة لتحقيق التنمية.

*- يعمل إلى جانب القطاع العام المشروعات الاقتصادية الخاصة.

← للقطاع العام الدور القيادي في القطاعات المختلفة خاصة التي تمثل عصب البناء الاقتصادي مثل: القطاعات الأساسية الحديد والصلب، صناعات الطاقة، المشروعات المصرفية.

← القطاع الخاص يتواجد الى جانب القطاع العام ويكون محكوما وموجها من خلال تعاملات القطاع العام.

ملاحظة: تعتبر اجهزة الادارة العامة في النظام الاشتراكي هي الاداة التنفيذية لوضع وتحقيق العدالة والمساواة والصالح العام والتنمية.

المحاضرة العاشرة : "البيئة السياسية:

يعتبر النظام الإداري في أي دولة جزءا من النظام السياسي، كون اجهزة الادارة العامة ما هي إلا جزءا من السلطة التنفيذية، ومن البديهي أن يتأثر بناء وأداء هذه الأجهزة بمتغيرات البيئة السياسية والتي تعمل في ظلها هذه الاجهزة. وتحلل البيئة السياسية من خلال النقاط التالية:

*- شكل الدولة وتكوينها.

*- نظام الحكم في الدولة.

أولا: شكل الدولة وتكوينها: تتفاوت الدول في الشكل الذي يتخذه البناء السياسي الذي تقوم عليه، فقد تكون الدولة بسيطة في شكلها وتكوينها، وقد تكون معقدة التكوين، فنجد الدولة البسيطة الموحدة والدول المركبة، ولا شك أن الاختلافات في بناء وشكل الدولة ينعكس على شكل وبناء أجهزة الادارة العامة والمنظمات الحكومية.

01- الدول الموحدة البسيطة: تظهر في كيان سياسي موحد، لها دستور واحد، وحكومة مركزية واحدة وسيادة واحدة (غير مجزأة) في الشؤون الداخلية والخارجية، هذه الدول تعتمد في تنفيذ سياساتها العامة وقوانينها على أجهزة ادارية مركزية أو لا مركزية إدارية.

*- المركزية الادارية: الوظيفة الادارية مركزة بيد هيئة واحدة وهي السلطة المركزية في العاصمة، حيث يكون لها وحدها حق اصدار القرارات الملزمة في كل رقعتها الجغرافية والاشراف على كل المرافق العامة الوطنية منها والمحلية.

*- اللامركزية الإدارية: توزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية منتخبة متمتعة بالشخصية القانونية، ووجود اللامركزية الادارية في هذه الدول لا ينقص من وحدتها السياسية لها. فكل ما تقوم به الوحدات المحلية فهو تفويض ونيابة عن السلطة المركزية، ولا تتمتع هذه الهيئات المحلية الا بصلاحيات ادارية وتنفيذية، كما تخضع لرقابة ووصاية السلطة المركزية، فهي امتداد لها وليست مستقلة عنها.

= في الدول البسيطة تهيمن السلطة المركزية على الاجهزة الادارية مركزيا ومحليا.

02- الدول المركبة: هي الدول المتكونة من عدة دول او عدة كيانات شبه الدول، مثل النموذج الفيدرالي الذي يتميز بتجزئة السيادة بين الحكومة الفيدرالية (المركزية) وحكومات الوحدات الاقليمية، بحيث تتنازل هذه الاخيرة عن السيادة الخارجية كاملة لصالح الحكومة المركزية وتتقاسم هذه الاخيرة مع الوحدات الاقليمية السيادة الداخلية.

*** الادارة العامة في الدول المركبة:** تتمثل مهمة الحكومة الفيدرالية أو الاتحادية او المركزية في تنفيذ قوانين الاتحاد وقراراته وسياساته العامة في جميع انحاء الدولة الفيدرالية. وتوجد ثلاث طرق رئيسة هي:

- طريقة الادارة المباشرة.

- طريقة الادارة غير المباشرة.

- طريقة الادارة المختلطة.

أ*- طريقة الادارة المباشرة: تنشأ الحكومة المركزية ادارات خاصة في الاقاليم التابعة لها، تخول لها صلاحيات تنفيذ السياسات العامة والقوانين والقرارات الاتحادية (الفيدرالية).

ب*- طريقة الادارة غير المباشرة: في هذه الطريقة تفوض الحكومة المركزية مهام تنفيذ السياسات العامة والقوانين والقرارات الفيدرالية الى الادارات المحلية لتقوم بها نيابة عن الحكومة المركزية، حيث تقدم هذه الاخيرة المساعدات المالية والبشرية التي تتيح وتسمح للإدارات المحلية مباشرة هذه المهمة.

ج*- طريقة الادارة المختلطة: وفقا لهذه الطريقة تنشئ الحكومة المركزية بعض الهيئات الادارية التابعة لها، وتخول لها بعض الصلاحيات في تنفيذ السياسات العامة والقوانين والقرارات الفيدرالية الى جانب تفويض الجزء المتبقي من صلاحياتها ومهامها الى الوحدات الادارية المتواجدة في الاقاليم المحلية المكونة للدولة الفيدرالية.

ثانيا: نظام الحكم في الدولة: تتفاوت الدول في البناء السياسي لنظام الحكم الذي تأخذ به، والمقصود بنظام الحكم هنا الكيفية التي تمارس بها سلطات الحكم وعلاقة

الاجهزة الحاكمة بالمحكومين، وبالتالي يعتبر نظام الحكم عاملا من العوامل التي تؤثر على بناء وعلاقات ووظائف اجهزة الادارة العامة في المجتمع.

يمكن تصنيف انظمة الحكم الى ملكية وجمهورية وقانونية واستبدادية لا تلتزم بالشرعية القانونية، والى نظم حكم استبدادية مطلقة وارشترراطية وديمقراطية. ولتحليل تأثير نظام الحكم على بناء واداء الادارة العامة لا بد من التطرق الى محورين اساسين هما:

*- كيفية اختيار الرئيس الاعلى للدولة (لديه جزء سياسي وجزء اداري)، ومستوى المشاركة السياسية المتاحة للشعب في الحكم.

01- كيفية اختيار الرئيس: هناك اسلوبين هما الوراثة و الانتخاب، بما يعطي نظام ملكي أو جمهوري.

02- مستوى المشاركة السياسية (الديمقراطية السياسية): نجد الانظمة الديمقراطية والاستبدادية.

*- الانظمة الديمقراطية المعاصرة تقوم على مجالس نيابية منتخبة من قبل الشعب، تمارس فيها هذه المجالس سلطة التشريع ومراقبة الجهاز التنفيذي لهذه الدولة.

*- في الانظمة الاستبدادية لا توجد فيها المجالس النيابية المنتخبة او لا تمارس فيها هذه المجالس كافة صلاحياتها التشريعية او الرقابية.

= تتمثل معايير الديمقراطية المعاصرة في: التمثيل النيابي، التنظيم الحزبي، الفصل النسبي بين السلطات، الجودة السياسية، حقوق الانسان.

*- درجة المشاركة المتاحة للشعب لها تأثير كبير على اداء وعلاقات اجهزة الادارة العامة في الدولة، حيث يختص مجلس نيابي بسلطات التشريع، فإن ا تنفذه اجهزة الادارة العامة من قوانين وسياسات تكون نتاج لإرادة شعبية ممثلة في ارادة المجلس النيابي، وبالتالي هذه القوانين والسياسات لا تخدم الا الصالح العام (لا تخذ فئات محددة في المجتمع).

← خضوع أجهزة الحكومة لرقابة ومساءلة المجلس النيابي المنتخب هو بمثابة القيد الذي يحد من تجاوزات الجهاز الحكومي وهو الضابط الذي يوجهه لخدمة الصالح العام = فعالية الادارة العامة.

← عندما تغيب المجالس النيابية المنتخبة أو تقيد صلاحياتها في التشريع أو في مجال مراقبة اعمال الحكومة، فإن ذلك يفتح المجال الواسع امام الجهاز الحكومي لكي يمارس سلطات التنفيذ ويمارس صلاحية ادارة اجهزة الدولة وتوجيهها والتحكم في الموارد العامة بلا رقابة او مساءلة او توجيه من قبل جهاز يمثل الارادة الشعبية. وبالتالي توجد فرصا ومجالات واسعة للانحرافات واستبداد الاجهزة الادارية بعيدا عن مراقبة الشعب ومساءلته.

03- معيار التنظيم الحزبي: النظم الحزبية هي الكيانات التي تتبلور من خلالها اتجاهات الراي العام، وهي ادوات لتنظيم الشعب سياسيا، فضلا عن انها قنوات تنظيمية للاتصال مع اجهزة السلطة في الدولة والتأثير على سياساتها وقراراتها.

← التنظيمات الحزبية في النظام الديمقراطي تلعب دورا كبيرا في التأثير على اجهزة الادارة العامة وتوجيهها والرقابة ايضا على تصرفاتها وادائها، فمن خلالها يمكن التعرف على مشكلات العمل الحكومي واداء اجهزة الادارة التنفيذية، وتوفير المعلومات لنواب البرلمان، مما يجعل البرلمان اكثر فعالية في ممارسة الوظيفة الرقابية على الجهاز التنفيذي.

← غياب الاحزاب السياسية او ضعف كيائها يمثل في الواقع خلافا في التأثير الضابط والرقابي على اجهزة الحكومة (احزاب متعددة او حزب واحد)، بمعنى عملية انتخاب اعضاء البرلمان لن تكون على اسس سياسية بل على اسس شخصية، هنا البرلمان يلزم ببرنامج سياسي محدد، وتصبح الحكومة هي المبادرة بتشريع القوانين والسياسات، مما يزيد من نفوذها وقوتها على حساب المؤسسات الاخرى مما يؤدي بالجهاز الاداري الى الانحراف.